

Distr.
GENERAL

A/48/401
7 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون

البنود ١٠ و ١٨ و ٣١ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٩١

و ٩٥ و ٩٩ و ١٠٣ و ١١٢ و ١١٤ و ١٤٠ و ١٥٣

من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

الحالة في البوسنة والهرسك

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية

تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير انعاشها

المراقبة الدولية للمخدرات

مسائل حقوق الإنسان

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

منح محكمة التحكيم الدائمة مركز المراقب لدى الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لغرينادا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيا نص البلاغ الصادر عن الاجتماع التاسع عشر للجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الخارجية في الاتحاد الكاريبي الذي انعقد في سانت جورج بغرينادا في يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ١٨ و ٣١ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٩١ و ٩٥ و ٩٩ و ١٠٣ و ١١٢ و ١١٤ و ١٤٠ و ١٥٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) يوجين م. بورسو
الممثل الدائم للبعثة الدائمة
لغرينادا لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر في ١١ أيار/مايو ١٩٩٣ في سانت جورج بغيرينادا عن الاجتماع التاسع عشر للجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الخارجية في الاتحاد الكاريبي

عقدت اللجنة الدائمة للوزراء المسؤولين عن الشؤون الخارجية في الاتحاد الكاريبي اجتماعها التاسع عشر في سانت جورج بغيرينادا في ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٣. وقد حضرت الاجتماع جميع الدول التي تؤلف عضوية اللجنة الدائمة. وكان رؤساء الوفود هم: السيد اريك شالنجر، الأمين الدائم في وزارة الشؤون الخارجية والتخطيط، بأنتيغوا وبربودا؛ والأونرابل الجرنون آلن وزير الشؤون الخارجية بالنيابة في جزر البهاما؛ والأونرابل موريس كينغ المدعي العام ووزير الشؤون الخارجية في بربادوس؛ والأونرابل سعيد موسى وزير الشؤون الخارجية والتنمية الاقتصادية في بليز؛ والسيدة جوديت بيستينا، الأمينة الدائمة في وزارة الشؤون الخارجية واتفاق منظمة دول شرق البحر الكاريبي، بدومينكا؛ والرايت أونرابل نيكولاس براتويت رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في غرينادا؛ والأونرابل كليمنت روهي وزير الخارجية في غيانا؛ وأونرابل دكتور بول روبرتسون وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا؛ والأونرابل دكتور ويليام ف. هيربرت وزير الشؤون الخارجية في سانت كيتس ونيفيس، والأونرابل جورج ماليت نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والشؤون الداخلية وشؤون اتحاد الكاريبي والتجارة والصناعة في سانت لوسيا؛ والأونرابل هيربيرت يونغ وزير الشؤون الخارجية والسياحة في سانت فينسنت وجزر غرينادين؛ والأونرابل رالف ماراج وزير الشؤون الخارجية في ترينيداد وتوباغو.

وقد ترأس الاحتفال الافتتاحي السيد إدوين كارينغتون، الأمين العام للاتحاد الكاريبي.

كما ألقى الرايت أونرابل نيكولاس براتويت، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في غرينادا الخطاب الرئيسي.

وأشار الرايت أونرابل نيكولاس براتويت إلى مزايا تقاسم مواردنا في بيئة دولية تعوزها الحساسية بصورة متزايدة إزاء مشاغل الدول الصغيرة. وأشار إلى ما يلي:

"إن الأثر الذي تخلفه أنظمة التجارة الحرة أو المحررة والاتجار على النطاق الإقليمي أو على نطاق الكتل الضخمة وطول وعمق الانكماش السائد في البلدان الصناعية الرئيسية في اقتصاداتنا الصغيرة غير المتنوعة ينبغي أن يدفعنا إلى الاستفادة من أوجه التشابه العديدة والسمات المشتركة بيننا في تجاوز مصالحنا الوطنية الفردية وتعميق علاقاتنا وبالتالي تقوية قدرتنا على التفاوض كشعب واحد وكأسرة إقليمية واحدة".

واستمع الاجتماع إلى كلمة من الأونرابل الجرنون آلن وزير الشؤون الخارجية بالنيابة في جزر البهاما بوصفه رئيس اللجنة الدائمة المنتهية مدته.

وقام بالرد الأونرابل سعيد موسى وزير الشؤون الخارجية والتنمية الاقتصادية في بليز باسم الوفود الزائرة.

وقد تم انتخاب الرايت أونرابل نيكولاس براتويت رئيسا للاجتماع ورئيسا جديدا مسؤولا عن اللجنة الدائمة، وبناء على طلبه، رأس الأونرابل فرانسيس أ. أليكسس المدعي العام ووزير شؤون الاتحاد الكاريبي بغيرينادا الجلسات.

البيئة السياسية الدولية

اعترف الوزراء بأنهم يجتمعون مرة ثانية في ظل ظروف عالمية يتعذر التنبؤ بها وسريعة التغير تتجلى آثارها على الصعيد الإقليمي. ولاحظوا، على وجه الخصوص، التركيز على القوة الاقتصادية عن طريق التحام الكتل الاقتصادية الضخمة، واتساع هوة التفاوت الاقتصادي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولاحظ الوزراء أيضا فرض شروط أكثر صرامة على تجارة البلدان النامية مما يحبط جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها التنافسية على النطاق الدولي. وسلموا بأن التحديات التي تواجه المنطقة لا تزال معقدة وعديدة وأن هذه التحديات أرهقت موارد دول المنطقة في محاولتها للتصدي لها بصورة كافية.

وقد خلص الوزراء، في ظل هذه الخلفية، إلى أنه يتعين على منطقة الكاريبي أن تسير بصورة أكثر تحديدا وسرعة نحو التخطيط السليم والعمل المشترك الإيجابي من أجل التصدي على النحو الملائم للواقع الجديد.

القضايا الاقتصادية الدولية

استعرض الوزراء التطورات المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وأعربوا عن اعتقادهم بأن اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بصورته الحالية سيؤثر تأثيرا ضارا على التنمية الاقتصادية في المنطقة نتيجة لتحويل اتجاه الاستثمار والتجارة. ولذلك اتفقوا على أنه ينبغي أن يقوم الاتحاد الكاريبي، بالاشتراك مع البلدان الأخرى المستفيدة من مبادرة حوض الكاريبي، باستغلال كل فرصة لمواصلة تأمين حماية وتوسيع مزايا مبادرة حوض الكاريبي.

ولاحظ الوزراء تزايد الاتجاه الإقليمي في أمريكا الشمالية وأوروبا وحافة المحيط الهادئ والاتجاه المتزايد نحو عالمية الانتاج ورأس المال والتوزيع.

وبينما أعرب الوزراء عن قلقهم إزاء التأخير في اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فقد اعترفوا بأن عملية تحرير التجارة الخارجية تفرض تحديات وصعوبات خاصة بالنسبة لاقتصادات الاتحاد الحرة الصغيرة. واعترفوا بأنه نظرا للاتجاه نحو العالمية ونحو الإصلاح التجاري على نطاق نصف الغربي وعلى النطاق الإقليمي، يتعين على الدول الأعضاء أن تتخذ خطوات لإعادة بناء اقتصاداتها وتحسين إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.

وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الانخفاض السريع والمستمر في تدفقات الموارد التساهلية إلى المنطقة. ويعد هذا أمرا له أهمية على وجه الخصوص نظرا لأن خدمة الدين الخارجي لا تزال تشكل مشكلة حاسمة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. والأثر النهائي المترتب على ذلك هو تقييد التنمية بصورة خطيرة. ومن ثم كرر الوزراء دعوتهم للمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ليجاد طرق جديدة ومبتكرة للتصدي لمشكلة الدين بهدف مساعدة البلدان النامية وتخفيف حدة القيود المفروضة على الموارد اللازمة لتنميتها.

وكرر الوزراء بقوة دعوتهم الى زيادة إمكانية وصول صادراتهم إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وأبرز الوزراء الحاجة إلى تدعيم عملية التكامل الإقليمي بوصفها وسيلة للاستجابة للبيئة الاقتصادية المتغيرة.

العلاقات بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا اللاتينية

أقر الوزراء عند استعراضهم للتطورات التي طرأت على العلاقات القائمة بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا اللاتينية بضرورة النهوض بنوعية تلك العلاقات.

وأعربوا عن استعدادهم للدخول في اتفاق تجاري مع كولومبيا، يماثل إلى حد كبير الاتفاق الذي أبرم مؤخرا مع فنزويلا، وأشاروا إلى اهتمام الأرجنتين وشيلي بتعزيز قيام روابط أوثق مع الاتحاد.

وأثنى الوزراء على جامايكا لقيامها بدور المتحدث باسم الاتحاد الكاريبي في فريق ريو ووافقوا على ضرورة تأمين استمرار تمثيل المنطقة عندما تتخلى جامايكا عن ولايتها كممثل للمنطقة. ولاحظوا في هذا الصدد مع التقدير ما أعربت عنه ترينيداد وتوباغو من اهتمام لكي تصبح ممثلا للاتحاد الكاريبي القادم في فريق ريو.

وأعرب الوزراء عن تصميمهم على مواصلة مشاركتهم الفعالة في التجمعات الأخرى في نصف الكرة الغربي من أجل تدعيم التعاون على جميع المستويات.

العلاقات بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا الوسطى

أحاط الوزراء علما بآخر ما طرأ من تطورات في العلاقات بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا الوسطى. وبخاصة التعاون المتواصل بين أمانتي المنطقتين دون الاقليميتين في اتخاذ اجراءات فعلية بشأن القضايا ذات الأولوية.

وأذن الوزراء للأمانة بالدخول في مناقشات مع أمانة المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى بهدف التوصل الى اتفاق على الأحكام الخاصة باتفاق أساسي للتعاون بين الاتحاد الكاريبي وأمانة المعاهدة الدائمة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى.

وأيد الوزراء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني المشترك بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا الوسطى، المقرر عقده في جامايكا، في الفترة ٢٧-٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣. ووافق الوزراء على أنه ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في الاجتماع واتفقوا على نهج مشترك لمعالجة شتى بنود جدول الأعمال المقترح.

واتفقوا أيضا على أنه ينبغي، لدى الاضطلاع بالأنشطة الرامية الى تعزيز العلاقات بين المجموعتين دون الاقليميتين، التركيز بدرجة أكبر على دور القطاع الخاص وزيادة الاتصالات فيما بين الشعوب.

الموز

اتفق الوزراء على إصدار البيان المرفق بشأن الموز (انظر التذييل).

العلاقات بين بليز وغواتيمالا

أحاط الوزراء علما مع التقدير بتقرير الحالة المقدم من حكومة بليز بشأن التطورات في العلاقات بين بليز وغواتيمالا منذ اجتماعهم الماضي.

ولاحظوا أن العلاقات بين بليز وغواتيمالا تواصل التحسن، مما يعطي دفعة لزيادة التعاون بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا الوسطى.

وأعربوا عن ارتياحهم لأن اعتراف غواتيمالا باستقلال بليز وسيادتها، فضلا عن إنشائها لعلاقات دبلوماسية مع بليز، قد اعترف بصحته شرعيا من جانب المحكمة الدستورية لغواتيمالا.

وأكد الوزراء من جديد مساندتهم لاستقلال بليز وسيادتها وسلامتها الاقليمية وحثوا جميع الحكومات الصديقة على المداومة على ابداء الالتزام والدعم التامين فيما يتعلق بالشواغل الأمنية لبليز، مع مراعاة الظروف السياسية المتطورة.

العلاقات بين غيانا وفنزويلا

أحاط الوزراء علما مع التقدير باستمرار التطور الودي في العلاقات بين غيانا وفنزويلا. ولاحظوا بوجه خاص في هذا الصدد المساهمة التي حققتها الزيارة الرسمية التي قام بها مؤخرا الرئيس شيدي جاغان لفنزويلا.

كما رحب الوزراء بالقرار الذي اتخذه الرئيسان بمتابعة البحث على نحو نشط عن حل سلمي للخلاف على الحدود تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق المساعي الحميدة للسير اليستر ماكنتاير.

كما أعاد الوزراء تأكيد مساندتهم لسيادة غيانا وسلامتها الاقليمية.

العلاقات مع كوبا

استعرض الوزراء تطور علاقات الاتحاد مع كوبا على ضوء القرار الصادر عن الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر رؤساء الحكومات بإنشاء لجنة مشتركة بين الاتحاد الكاريبي وكوبا. كما نظر الوزراء في المناقشة الجارية في المحافل الدولية بشأن مسألة موقع كوبا في منظومة البلدان الأمريكية بأسلوب يسوده الوعي بالحاجة الى التعاون، ويتمشى أيضا مع المبادئ المتقيد بها داخل منظومة البلدان الأمريكية.

ونظر الوزراء في مشروع اتفاق يتصل بإنشاء اللجنة المشتركة واتفقوا على إرجاء هذه المسألة.

هايتي

قام الأمين العام المساعد لمنظمة الدول الأمريكية ومدير الشؤون السياسية بالأمم المتحدة بإفادة الوزراء عن التطورات الأخيرة المتعلقة بهاييتي.

وكرر الوزراء الإعراب عن إدانتهم لاستيلاء النظام العسكري على السلطة في هاييتي وعن قلقهم البالغ إزاء الانتهاكات المتصاعدة المستمرة لحقوق الإنسان التي يتعرض لها مواطنو هاييتي.

وأكد الوزراء من جديد مساندتهم للمبادرات الحاسمة التي تتخذها حاليا الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بهدف حل الأزمة السياسية الهايتية وأقروا بالدور الخاص الذي يؤديه الاتحاد الكاريبي في هذا الشأن.

وحث الوزراء المجتمع الدولي على تكثيف التدابير المتخذة ضد هذا النظام المفروض على أساس الأمر الواقع، وذلك في شكل جهد جماعي يرمي الى إيجاد حل مبكر للأزمة السياسية الهايتية.

واتفق الوزراء على استصواب عرض مسألة الحالة في هايتي على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للنظر فيها بعد إجراء المشاورات الملائمة مع منظمة الدول الأمريكية.

رابطة الدول الكاريبية

وافق الوزراء على بعض المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء رابطة للدول الكاريبية وعضويتها وأهدافها وهيكلها بهدف عرضها للنظر على رؤساء الحكومات بوصفها أساسا لصياغة الاختصاصات على نحو أكثر تحديدا ولبدء المناقشة مع الأعضاء المحتملين في تلك الرابطة.

وأحاط الوزراء علما بأن عملية الاستطلاع الرامية الى تحديد درجة الاهتمام لدى الأعضاء المحتملين في الرابطة سيشرع فيها رئيس وزراء جامايكا السابق، مايكل مانلي، في بداية حزيران/يونيه، وستُدعم بمشاورات مماثلة يجريها الأمين العام للاتحاد الكاريبي.

وذكر الوزراء أنه سيكون من الأفضل لخدمة مصالح الأعضاء المحتملين في رابطة الدول الكاريبية ألا يقتصر نشاطها على صياغة الاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون الفني، بل أن يشمل اتخاذ خطوات ترمي الى تعزيز القدرة التفاوضية لهؤلاء الأعضاء عن طريق توسيع نطاق قاعدتهم السوقية الإقليمية.

التمثيل الخارجي المنسق/المشترك

بحث الوزراء مسألة التمثيل الخارجي المنسق المشترك للدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي في البلدان الثالثة فضلا عن مشاركة الاتحاد في هيئات ادارة المنظمات الدولية ذات الأهمية الرئيسية. وأفيد الوزراء في سياق مناقشاتهم بالنتيجة التي أسفرت عنها حلقة عمل دبلوماسية رفيعة المستوى عقدت خلال فترة الاجتماع.

وأعرب الوزراء عن تقديرهم المستمر لمزايا التمثيل الخارجي المنسق/المشترك فيما يتعلق بتسيير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف في مدن منتقاة. كما أقر الوزراء بالحاجة الى توفر قدر من المرونة والى وضع خيارات لمجابهة الظروف المتباينة.

واتفق أيضا على وجوب استمرار بحث مسألة التمثيل الخارجي المنسق/المشترك عن طريق الفريق العامل المنشأ لهذا الغرض وعن طريق المبادرات الثنائية التي ترى الدول الأعضاء أنها ممكنة. واتفق الوزراء على تسمية الأونرابل دكتور بول روبرتسون، وزير خارجية جامايكا، لمواصلة العمل في هذا المجال بالاشتراك مع الأمانة.

القضايا البيئية

أحاط الوزراء علما بالقضايا والتطورات الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٢، بما في ذلك انشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة مؤلفة من ٥٣ عضوا، وتسمية ادارة في الأمم المتحدة لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وانشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج بناء القدرات من أجل القرن ٢١ لمساعدة البلدان النامية على التصدي للمساائل البيئية والانمائية.

وحت الوزراء الدول الأعضاء على الاشتراك بصورة كاملة في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد في بربادوس في نيسان/أبريل ١٩٩٤، وطالبوا باضافة مؤتمر تحضيري آخر في عام ١٩٩٤ لكفالة الاعداد السليم والملائم للمؤتمر العالمي. وفي هذا الصدد، حث الوزراء جميع الدول الأعضاء على المشاركة الكاملة في الاجتماع التحضيري الاقليمي المقرر عقده في ترينيداد وتوباغو في عام ١٩٩٣.

وأوصى الوزراء بأن تكفل الدول الأعضاء تعزيز عملية المشاورات الوطنية من أجل توعية جميع قطاعات السكان بالقضايا البيئية الهامة التي ينبغي معالجتها. وطلب الوزراء صياغة مقترحات اقليمية بشأن البيئة على نحو أكثر تحديدا، وركزوا على بعض المسائل مثل التحات الساحلي والتلوث البحري.

وأحاط الوزراء علما بأن الاتحاد الكاريبي قد نجح في منع شحنة من نفايات البلوتونيوم من العبور في المياه الكاريبية. وأكدوا من جديد تصميمهم على مقاومة نقل النفايات النووية والخطرة والسمية عن طريق البحر الكاريبي.

العلاقات بين الاتحاد الكاريبي والولايات المتحدة

أحاط الوزراء علما بالفرصة السانحة لاستعراض مجموعة القضايا المركبة التي تقوم عليها العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي.

وأحاط الوزراء علما بالتقدم المحرز نحو ابرام اتفاق لإنشاء منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية فضلا عن تقديم مشروع القانون رقم HR1430، قانون اتفاقات التجارة الحرة لحوض البحر الكاريبي لعام ١٩٩٣ (مشروع غيبونز). وفي حين أعرب الوزراء عن تفهمهم للحكم المتصل بـ "سعر التعادل الخاص باتفاق

منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" المنصوص عليه في مشروع القانون، أعرب عن القلق بصفة خاصة ازاء قصر الفترة الانتقالية المقترحة في مشروع القانون.

وأعرب الوزراء عن رأي مؤداه أنه ينبغي خلال عملية التصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في الولايات المتحدة، التوصل الى آلية ما لحفظ المزايا المتمتع بها حاليا في إطار مبادرة حوض الكاريبي وتوسيع نطاق هذه المزايا بحيث تشمل المنتجات المستثناة حاليا من هذا الترتيب.

ووافق الوزراء على تنبيه الادارة الجديدة في الولايات المتحدة الى مجالات الاهتمام ذات الأولوية لدى الاتحاد الكاريبي في منظومة العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد، بما في ذلك التخفيض الشديد في المعونة المقترح حاليا للسنة المالية التالية. واتفقوا على استعمال جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك الشخصيات الرئيسية المنتمية الى جزر الهند الغربية في الولايات المتحدة، لتوجيه الاهتمام الى هذه الشواغل.

كما أعرب الوزراء عن تطلعهم الى اقامة علاقة تحقق الفائدة المشتركة مع الادارة الجديدة في الولايات المتحدة في جميع مجالات الاهتمام ، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "مجموعة غات"، والمعونة الخارجية، والبيئة، والعقايير غير المشروعة، وغير ذلك من القضايا التي تهم نصف الكرة الغربي.

العلاقات مع كندا

استعرض الاجتماع التطورات في علاقة المنطقة مع كندا على ضوء العلاقة الخاصة التقليدية بين الاتحاد الكاريبي وكندا.

وأحاط الوزراء علما بالأثر الذي لحق بهذه العلاقة من جراء التغيرات العالمية الجارية وخصوصا القرارات التي اتخذتها حكومة كندا مؤخرا بتخفيض الموارد المخصصة للمنطقة في إطار "وعاء المساعدة الدولية".

ودعا الوزراء الى التبكير بعقد الاجتماع السابع للجنة المشتركة للتجارة والاقتصاد. وأعربوا عن رأي مؤداه أنه ينبغي بذل كل ما في الوسع لمواصلة تنمية العلاقة بين الاتحاد وكندا في جميع المجالات.

العلاقات مع اليابان

رحب الوزراء بالترتيبات التي يجري بحثها حاليا لعقد اجتماع غير رسمي في جامايكا في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، بين ممثلي الاتحاد الكاريبي ووفد ياباني بغية تحسين التجارة وفرص الاستثمار. ووافقت

اللجنة على أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحرص على حضور هذا الاجتماع وتقديم مقترحات لإدراجها في جدول الأعمال.

كما أحاطت اللجنة علما بدعوة موجهة من اليابان إلى الدول الأعضاء لحضور حلقة دراسية في بورت - أوف - سبين في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ سيقدم فيها عرض عن المساعدة الانمائية الخارجية المقدمة من اليابان.

جنوب افريقيا

استعرض الوزراء التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا وأدانوا اغتيال كريس هاني ولاحظوا بعين القلق أن هذا الاغتيال وغيره من أعمال العنف يجعل الحاجة إلى استئناف المفاوضات الشاملة لجميع الأطراف أكثر إلحاحا، وحثوا حكومة جنوب افريقيا على الاعلان المبكر لموعد لاجراء الانتخابات العامة. وأكد الوزراء من جديد أن الالغاء التدريجي للجزاءات يتوقف على إحراز تقدم حقيقي لا رجعة فيه نحو إقامة جنوب افريقيا غير عنصرية وديمقراطية.

كما أحاط الوزراء علما مع الأسف بوفاة السيد أوليفر تامبو، أحد الرؤساء السابقين للمؤتمر الوطني الافريقي. وأقر الوزراء بمساهمته الجليلة في الكفاح التحرري في الجنوب الافريقي، وبخاصة إزاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا. وقد تم التزام الصمت لمدة دقيقة واحدة تحية لذكرى هذا المناضل العظيم في سبيل الحرية.

يوغوسلافيا السابقة

أدان الوزراء الأعمال الوحشية التي ترتكب حاليا في البوسنة والهرسك، وبخاصة التطهير الإثني الموجه ضد السكان المسلمين من جانب الصرب. وأعلن الوزراء تأييدهم لجميع الاجراءات المتخذة من جانب الأمم المتحدة لتخفيف حدة المعاناة وإنهاء هذا الصراع المريع. وفي هذا الصدد، أيد الوزراء المبادرة التي اتخذتها الأمم المتحدة مؤخرا لانشاء محكمة دولية للتصدي لجرائم الحرب التي ترتكب حاليا في أراضي يوغوسلافيا السابقة.

شبه الجزيرة الكورية

لاحظ الوزراء تزايد عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وأهابوا بالجانبين التحلي بالحكمة في علاقات كل منهما بالآخر. كما دعا الوزراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة النظر في القرار الذي اتخذته مؤخرا بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على ضوء الاتجاهات الدولية الرامية الى توسيع التطبيق العالمي لمعاهدات نزع السلاح الرئيسية.

الاستعمال غير المشروع للمخدرات والإتجار غير المشروع بها

أحاط الوزراء علما ببعض التطورات الايجابية التي طرأت في مجال مكافحة الإتجار بالمخدرات غير المشروعة وإساءة استعمالها وشددوا على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الانتباه لهذه المشكلة. ووافقوا على أنه ينبغي للجهود الرامية إلى تقليص هذه المشكلة ثم القضاء عليها أن توجه إلى مجالين رئيسيين، أولا مجال إنفاذ القوانين الذي يشمل الانضمام إلى اتفاقيات المراقبة الدولية للمخدرات، وثانيا إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تواصل اعتماد المزيد من البرامج المبتكرة للتصدي لهذا الخطر.

إنهاء الاستعمار

بعد أن استقبل وزراء الخارجية وفدا من لجنة ال ٢٤ الخاصة التابعة للأمم المتحدة، قاموا باستعراض التطورات الراهنة المتعلقة بعملية إنهاء الاستعمار التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومع النظر الى الحوار الدائر حاليا داخل المجتمع الدولي بغرض تنشيط الجمعية العامة، وفي هذا الصدد، إنشاء أفرقة عاملة تابعة للجنة ال ٢٤ الخاصة وتعليقات الدول الأعضاء في اللجنة الرابعة؛ ومع الاحاطة علما أيضا بالموقف الذي تتخذه الدول القائمة بالادارة وزعماء الأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أعلنوا أنهم مهتمون أساسا بمسألة القدرة الاقتصادية والمالية على الاستمرار. وأكد وزراء الخارجية من جديد التزامهم بحق شعوب تلك الأقاليم غير القابل للتصرف في تقرير مركزها السياسي المقبل بأنفسها.

السنة الدولية للشعوب الأصلية

أحاط الوزراء علما بتسمية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٣ السنة الدولية للسكان الأصليين وحثوا على بذل كل جهد ممكن لمساعدة هذه الفئة على النماء بوصفها شعبا.

تقدير

أعرب الوزراء عن بالغ تقديرهم لحكومة وشعب غرينادا وكاريكو وبيتيت مارتينيك، لما لاقوه من كرم الاستضافة خلال إقامتهم في ذلك البلد وللترتيبات الممتازة التي تم اتخاذها لعقد اجتماعهم.

موعد ومكان الاجتماع

قبل الوزراء العرض المقدم من حكومة بليز باستضافة اجتماعهم العادي العشرين في أيار/مايو

١٩٩٤.

تذييل

بيان بشأن الموز

أعاد الوزراء المسؤولون عن الشؤون الخارجية المشتركون في اجتماع الاتحاد الكاريبي في غرينادا في الفترة ١٠-١١ أيار/مايو ١٩٩٣، التأكيد على الأهمية البالغة لمسألة توافر إمكانية وصول الموز الكاريبي دون عائق إلى السوق الأوروبية، وذلك بالنسبة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأعداد كبيرة من سكان بلدان الاتحاد الكاريبي، والآثار الوطنية والاقليمية المروعة لأي حجب لهذه الامكانية أو تقليص لها. وأعربوا عن بالغ القلق إزاء المبادرات المختلفة التي تتخذها بعض البلدان المنتجة للموز في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، وتنطوي على معارضة قوية للنظام المعتمد من جانب الجماعة الأوروبية الذي يقضي بضمان وصول منتجي الموز في الاتحاد الكاريبي إلى سوق الجماعة الأوروبية بموجب اتفاقية لومي.

واتفق الوزراء على أن حماية الميزة الخاصة التي تتمتع بها سلع بلدانهم، بما في ذلك الموز والسكر، وهي ميزة الدخول التفضيلي إلى أسواق الجماعة الأوروبية وأسواق أمريكا الشمالية، تمثل ضرورة مطلقة.

وأعرب الوزراء عن تأييدهم التام للدول المصدرة للموز من أعضاء الاتحاد الكاريبي فيما تتخذه من خطوات للتصدي للآثار السلبية الناجمة عن أفعال البلدان المصدرة في أمريكا اللاتينية.

ومع التشديد على ضرورة استمرار الحوار مع منطقة أمريكا الوسطى دون الاقليمية بشأن مسألة الموز، أكد الوزراء على استصواب قيام الاتحاد الكاريبي بمناقشة هذه المسألة مناقشة صريحة مع أمريكا الوسطى في جميع المحافل المتاحة، وعلى وجه أكثر تحديدا في المؤتمر الوزاري المقبل المشترك بين الاتحاد الكاريبي وأمريكا الوسطى، المقرر عقده في جامايكا.

ولاحظ الوزراء تزايد أهمية الدور الذي تضطلع به مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") في تشكيل العلاقات التجارية الدولية وحثوا جميع الدول الأعضاء الأطراف في مجموعة "غات" على إيلاء التأييد التام للبلدان المصدرة للموز من أعضاء الاتحاد الكاريبي في المناقشات الجارية في مجموعة "غات" بشأن مسألة الموز.

— — — — —